27 October 2017
Arabic

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة كاجاس (هنغاريا)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية

الثالثة والعشرين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد غونارسون (أيسلندا)، تولت السيدة كاجاس (هنغاريا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)
(A/٧٢/٣٨)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع) (A/٧٢/٩٣ و A/٧٢/١٣٤ و A/٧٢/٢٠٧ و A/٧٢/٢١٥)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع) (A/٧٢/٢٠٣ و A/٧٢/٢٢٠)

كما منحها منتدى الشراكة العالمي جائزة عامل التغيير في عام ٢٠١٦. وقد اختيرت المرأة لشغل مناصب على جميع المستويات، وربما تكون بنغلاديش البلد الوحيد الذي تشغل فيه النساء مناصب رئيس الوزراء وزعيم المعارضة ورئيس مجلس النواب ونائب رئيس مجلس النواب.

٥ - وأضاف قائلاً أن بنغلاديش تحتل المرتبة الأولى بين بلدان جنوب آسيا على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٦ الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقوم بتنفيذ مجموعة من السياسات المثمرة التي تمنح الأولوية للمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في القوة العاملة، والتي قفزت من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٠ في المائة حالياً. وقال إن الحكومة تعلم على إدماج تنمية المرأة الريفية والمهمشة من خلال توفير شبكة أمان اجتماعي، وتيسير الحصول على القروض مع بناء الوعي الاجتماعي بهدف مكافحة السخرة، والزواج المبكر، والعنف ضد النساء والفتيات.

٦ - وتابع يقول إن بنغلاديش تدير أزمة إنسانية يمر بها أكثر من نصف مليون من مواطني ميانمار الذين لا يحملون وثائق، معظمهم من النساء والأطفال. وإن المجتمع الدولي بحاجة إلى معالجة ضعف النساء والفتيات في مواجهة حالات النزاع والشدائد الأخرى بما في ذلك تغير المناخ.

٧ - السيدة بلوط (الجزائر): قالت إن الجزائر امتثلت للالتزامات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان التي تشمل حقوق المرأة، واعتمدت إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة. ونفذت الحكومة أيضاً طائفة من الاستراتيجيات والتعديلات التشريعية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية، بما في ذلك قانون يقتضي إشراك المرأة في قيادات الأحزاب السياسية التي تنزعم النساء حالياً أربعة منها.

٨ - ومضت تقول إن ثمة استراتيجية أنشئت في عام ٢٠٠٧ وجرى تعزيزها في عام ٢٠١٥ لتوحيد جهود أصحاب المصلحة والمجتمع المدني في مكافحة العنف ضد المرأة. وبغية حماية النساء والممتلكات والموارد المالية الخاصة بهن، فإن القانون الجنائي يعاقب على جميع أشكال العنف المرتكب ضدهن بما في ذلك العنف الجنسي والإيذاء اللفظي، وكذلك العنف النفسي والاقتصادي. وتعلق الحكومة أهمية كبيرة على مشاركة المرأة في التنمية الوطنية من خلال اتخاذ تدابير تشمل إنشاء شركات صغرى وأنشطة مدرة للدخل، كما أنشأت آليتين لوضع سياسة عامة مناسبة لذلك.

١ - السيد علي (باكستان): قال إنه بالرغم من التقدم المحرز في تحسين وضع المرأة على الصعيد العالمي، فإن أوجه عدم المساواة بين الجنسين الطويلة الأمد في المؤسسات في باكستان تتطلب قدراً أكبر من الاهتمام والدعوة المستمرة. وإن دستور باكستان يضمن المساواة في الحقوق للجميع، والمشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الوطنية. وقد شغلت النساء الرائدات وظائف عليا في الحكومة والقوات المسلحة، ومن بينهن أول رئيسة للوزراء في العالم الإسلامي.

٢ - وأضاف يقول إن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من بين مواضيع تركيز المبادرات الرئيسية لباكستان، بما في ذلك مخططاتها المتعلقة برؤية عام ٢٠٢٥ للتنمية المستدامة والشاملة للجميع، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والسياسة الوطنية للتعليم، والسياسة الوطنية لتغير المناخ، والخطة الوطنية لإدارة الكوارث.

٣ - وأردف يقول التدابير التي اتخذتها الحكومة للحد من تأنيث الفقر تشمل تعزيز مشاركة المرأة في القوة العاملة من خلال تطوير المهارات غير التقليدية، وزيادة توافر الموارد المالية، وتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي لتشمل تقديم إعانات مالية لملايين النساء، وسن التشريعات التي تعزز حقوق المرأة العاملة من المنزل، وحماية المرأة من التحرش في مكان العمل، والاعتداء بالأحماض والحق، والاغتصاب، والعنف المنزلي، وغير ذلك من الجرائم.

٤ - السيد إسلام (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش حققت نجاحاً ملحوظاً في النهوض بالمرأة، واعترافاً بهذا النجاح، أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) رئيسة الوزراء، والشيخة حسينة، بطلة تحقيق المناصفة في العالم،

- ١٤ - ومن حيث تعزيز النهوض بالمرأة، قالت إن مدغشقر وضعت تدابير تشمل منحا تعليمية ولوازم للطلاب، ومراكز للتدريب المهني للنساء والفتيات على الصعيد الوطني، وحملات توعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والزواج المبكر. وبين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، عولجت ٦٦٨ ٢ امرأة من ناسور الولادة، وتلقى ٤٣ جراحا التدريب على العلاج، فيما تم توزيع ١٤٤ ٠٠٠ مجموعة توليد. وفي عام ٢٠١٧ فقط، أجريت ٨٣٧ ٢ جراحة قيصرية. وبغية التصدي للعنف ضد المرأة، بدأت مدغشقر استراتيجية وطنية استنادا إلى خطة عمل خمسية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وهي تعكف حاليا على صياغة قانون لمكافحة العنف الجنساني.
- ١٥ - السيدة مهديفا (أذربيجان): قال إن ضالة تمثيل المرأة في الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار، والتنميط الجنساني، وضعف المرأة في حالات النزاع وعوامل أخرى تشكل حواجز تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد قامت الحكومة بتحسين حالة المرأة في أذربيجان باتخاذ العديد من السياسات. وارتفعت نسبة تمثيل النساء في المجلس الوطني من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٥، وتشكل النساء نسبة ٣٥ في المائة من المرشحين المنتخبين بعد الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، وارتفع أيضا بشكل كبير عدد النساء في المناصب الحكومية الرئيسية.
- ١٦ - وأشار إلى أن البرامج والتشريعات تناول الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات فضلا عن المساواة بين الجنسين في الفرص والحصول على التعليم والعلاج في مكان العمل. وثمة استراتيجية وطنية وُضعت مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقدّم حلولاً فعالة لعدد من مسائل الصحة الإنجابية. وتهدف المبادرات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء في المناطق الريفية ودورهن في عملية صنع القرارات المجتمعية.
- ١٧ - واحتتم بيانه قائلا إن أذربيجان سنّت تشريعات لمكافحة العنف المنزلي، ودعت الدول الأعضاء إلى تمويل التدابير المتصلة بمكافحة العنف الجنساني. وتقوم أيضا بإنشاء قاعدة بيانات بحوادث الاعتداء وأفرقة رصدٍ لتحليل أسباب الاعتداء وحماية ضحاياه.
- ١٨ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إنه رغم التقدم المشجع في النهوض بالمرأة، تؤثر النزاعات الإقليمية، وتغير المناخ، وأزمة اللاجئين والمهاجرين بشكل مفرط على النساء وتقتضي من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات في هذا الصدد.
- ٩ - السيد كاينامورا (رواندا): قال إن رواندا ستواصل، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعم الإسهامات الكبيرة من الهيئة الرامية إلى النهوض بالمرأة وتمكينها. ولا يزال إعلان ومنهاج عمل بيجين يشكل أثملا الأطر العالمية المتعلقة بالإعمال الكامل لحقوق المرأة، ولكن بعض البلدان يعاني من قصور في تنفيذ جميع المجالات الاثني عشر البالغة الأهمية.
- ١٠ - وأضاف قائلا إنه تم تنفيذ إطار قانوني وسياساتي للتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل تيسير حصول النساء اللاتي يعشن في فقر مدقع على الأراضي والتمويل وهذا ما يساعد على الحد بشكل كبير من أعدادهن. وفي تجاوز لنسبة ٣٠ في المائة التي تمثل الحد الأدنى من الحصص التي يمنحها الدستور الرواندي للنساء في جميع مناصب صنع القرار، تشغل النساء نسبة ٦٤ في المائة من مقاعد البرلمان، وأكثر من ٣٨ في المائة من مجلس الشيوخ، وأكثر من ٤٧ في المائة من الوظائف الحكومية، وحوالي ٤٠ في المائة من السلطة القضائية.
- ١١ - وتابع يقول إن استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أسهمت بدرجة كبيرة في تمكين المرأة من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى معلومات السوق وزيادة المبادرات التجارية للنساء. وأما التحديات المتبقية التي تحول دون الإدماج الاقتصادي للمرأة فتشمل محدودية المهارات وقابلية التوظيف بسبب الأدوار الجنسانية. واحتتم بيانه بالقول إن من المهم النظر إلى الاستثمار في المساواة بين الجنسين باعتباره وسيلة لإيجاد فرص العمل.
- ١٢ - السيدة سيريل (مدغشقر): قالت إن حكومة بلدها نفذت عددا من الآليات التشريعية والقضائية والتنظيمية والسياسية للنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتميئتها في المجال الاجتماعي - الاقتصادي وغيره من المجالات. والصيغة المعدلة من قانون الجنسية غير التمييزي الذي اعتمد عام ٢٠١٦ تتيح للأطفال من أم ملغاشية وأب أجنبي اكتساب الجنسية الملغاشية.
- ١٣ - وأردفت تقول إن مدغشقر عززت آلياتها المؤسسية بغية التصدي للمشاكل التي تواجه النساء والفتيات من خلال إنشاء مراكز للإرشاد والمشورة القانونية بمشاركة من القطاع الخاص. ويشكل وعي الرجال الملغاشيين بأوجه عدم المساواة بين الجنسين مصدرا قيما للتوعية بالمساواة الجنسية لدى قادة الرأي وشيوخ القبائل والشباب. وأدرجت اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع المشاريع الإنمائية الحكومية، وتكفل المجالس المحلية النسائية انعكاسها في التنمية المجتمعية.

- ١٩ - وأعقب ذلك بقوله إنه من الضرورة أن تتضمن استراتيجيات النهوض بالمرأة المنظور الجنساني وأن تضمن حقوق المرأة لكفالة المساواة بين الجنسين في التنمية الاجتماعية، وينبغي للدول الأعضاء أن تحقق جميع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل مستمر. ورأى أن زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة للبلدان النامية أمر ضروري للتخلص من عدم التوازن في مجال النهوض بالمرأة على الصعيد الإقليمي. والفئات الضعيفة بمن فيها النساء ذوات الإعاقة، والمسنات والنساء من ضحايا الاتجار بالبشر تتطلب قدرا أكبر من الحماية.
- ٢٠ - وذكر أن الصين سنت أكثر من مائة من القوانين والقواعد والأنظمة لضمان حقوق المرأة وحمايتها من التمييز والعنف. وقد حقق بالفعل برنامج تنمية المرأة الصينية (٢٠٢٠-٢٠١١) معظم مؤشرات المتعلقة برصد التقدم المحرز في مباشرة النساء للأعمال الحرة، والمشاركة في صنع القرار، والصحة، والحصول على التعليم. وختم كلامه بالقول إن النساء تمثل أكثر من ٤٢ في المائة من مجموع العمالة وحوالي نصف عدد المتحقيين بالتعليم العالي، في حين أن معدل وفيات الأمومة انخفض إلى نحو ٢٠ حالة وفاة من بين ١٠٠٠٠٠ حالة.
- ٢١ - السيد سكينر - كلي (غواتيمالا): قال إن النساء تشكل ٥٠ في المائة من السكان ذوي النشاط الاقتصادي في بلده. والحكومة ملتزمة بتمكين المرأة والطفل في جميع القطاعات عن طريق رصد الامتثال لتشريعات العمل وتحديثها، وتحديد حد أدنى للأجور، وتزويد المرأة بالتدريب والتعليم والمساعدة التقنية من أجل رفع مستويات الإنتاجية، وتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة، وضمان وصول المرأة والمهاجرات إلى المعلومات والتدريب والمشورة في الدفاع عن حقوقهن المرتبطة بالعمل.
- ٢٢ - وأعقب ذلك بقوله إن الحكومة ركزت على تمكين النساء والفتيات لتحقيق المساواة في فرص العمل والقضاء على التمييز والعنف الجنسانيين، ووضع حد للزواج المبكر والقسري. وسُنّت قوانين لتجريم قتل الإناث على أسس دينية أو ثقافية، وكذلك العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بغض النظر عن الموافقة على ذلك. وفي الاجتماع الأول لشبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٧، تبادلت غواتيمالا أفضل الممارسات وناقشت التحديات العملية التي يواجهها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كما وضعت خطة عمل وطنية لتنفيذ هذا القرار، وهي أعظم إنجاز تحققه في حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.
- ٢٣ - السيد دوتي (توغو): أبرز أهمية مساهمة المرأة في التنمية، فقال إن توغو تعمل على النهوض بحقوق النساء والفتيات من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم والتدريب الأمر الذي أدى إلى تحقيق التكافؤ في الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي والتعليم الابتدائي وإلى ارتفاع معدل إكمال الدراسة الابتدائية لدى البنات من ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٦. ودعمت الحكومة الزيادات في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء من خلال نظام الفصول الدراسية الممولة من الإعانات الحكومية لعدد إضافي قدره ١٢٠٠ من النساء في المناطق الريفية كل سنة. وقد أنشأت الحكومة ٧٥٠٠ مركز لمحو الأمية و ٢٥٠ مكتبة قروية على الصعيد الوطني.
- ٢٤ - وتابع قائلاً إن تمكين المرأة يشكل دافعا قويا للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل من أجل تحسين الأحوال المعيشية على نحو مستدام. وقد استفاد أكثر من ٧٠٠٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء، من عدة برامج اقتصادية عبر تقديم المساعدة من قبيل الخدمات المالية لأفقر أفراد المجتمع. ووفر برنامج متطوعي الشباب التوعوي العمل لآلاف الشبابات. وضممت الإصلاحات المؤسسية والبرنامجية لكفالة مراعاة حقوق المرأة في جميع عمليات التنمية.
- ٢٥ - وذكر أن نسبة عدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجلس الوطني ارتفعت من ١١ في المائة إلى ١٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٧ وتضمنت بعض المناصب الرئيسية العليا. وأشار أخيرا إلى تحقيق تخفيضات تبعث على الارتياح في معدل وفيات الرضع ووفيات الأمومة تعزى جزئيا إلى تقدم المشورة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، وتوفير الناموسيات المشبعة بمبيدات الحشرات، والرعاية للمصابات بناسور الولادة.
- ٢٦ - السيد تانو - بوشستو (كوت ديفوار): قال إنه تم إحراز تقدم هام على الصعيد القانوني والمؤسسي والمجتمعي، في مجال النهوض بالمرأة، التي أصبحت إحدى العناصر الفاعلة الإنمائية الرئيسية فيما يسعى البلد جاهدا لأن يصبح اقتصادا ناشئا. وأتاحت الصناديق الخاصة لأكثر من ١١٠٠٠٠ امرأة إمكانية الوصول إلى المالية والأسواق والمعلومات والتكنولوجيا، مما يسّر تمكينهن اجتماعيا واقتصاديا.
- ٢٧ - وتحدث عن إصلاحات كبيرة جارية لتوسيع نطاق التعليم الجاني، فقال إن إنشاء نظام للتعليم الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١٦ عاما يتطلب حمات منفصلة للفتيات

اجتماعية مستقرة ومرنة ومحددة الأهداف تمكّن المرأة من تحديد الطريقة التي تعود بها إلى العمل بعد الولادة وموعدها. وقالت إن دعم الأمومة والإجازة المدفوعة الأجر لمدة ثلاث سنوات للعناية بالأطفال معمول به على الصعيد العالمي. وأنها قائلة إن المرأة تتمتع بالحق في العمل بدوام جزئي إلى أن يبلغ طفلها سن الثالثة، ويحق للشركات التي تستخدم النساء اللواتي لديهن أولاد صغار الحصول على إعانة.

٣٢ - السيد جوشي (الهند): قال إن الحضرة السريعة والتكنولوجيات الجديدة الكاسحة تتيح فرصا لتمكين المرأة وتشكل في الوقت نفسه تحديات في هذا الصدد. والمساواة بين الجنسين مكرسة في دستور الهند قبل سبعين عاما تقريبا، كما أن التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة يشكل هدفا سياساتيا رئيسيا لحكومة بلده. وهناك أكثر من ١,٣ مليون ممثلة منتخبة يساعدن على وضع وتنفيذ سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع أنحاء الهند. وقد تفوقت النساء في جميع الميادين وتبوت عدة مناصب حكومية رفيعة. وهناك فريق من ضباط البحرية الهندية كله من الإناث يقوم حاليا بالإبحار حول العالم، ليكون مثالا يحتذى لملايين من النساء والفتيات.

٣٣ - وتابع قائلاً إن برامج القضاء على الفقر والشمول المالي تركز بشكل خاص على تمكين المرأة. وتم إضفاء الطابع المؤسسي في مبادرات السياسة العامة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم. ويجري حالياً تشييد ما يكفي من هياكل أساسية للصرف الصحي مما سيسهم في سلامة المرأة. وبدأ العمل مؤخراً بتدابير لمنع العنف الجنساني تشمل تركيب خطوط اتصال هاتفية لتقديم المساعدة، وتخصيص زر على الهواتف الجوالة لاستخدامه في حالات الخطر، وإنشاء مراكز للأزمات، وإضاءة الشوارع بشكل كاف، وتركيب نظم المراقبة ذات الدوائر المغلقة. وأوعز للولايات الهندية بتنفيذ سياسة توظيف ٣٣ في المائة من النساء في سلك الشرطة، كما يوجد في بعض الولايات مراكز شرطة جميع موظفيها من الإناث.

٣٤ - وفي نهاية بيانه قال إن الهند لا تزال تسهم بانتظام في تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقد أجرت دورات تدريبية منتظمة للنساء حَقَّظَة السلام بالتعاون مع الهيئة. وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب، أقامت الهند شراكة مع مثيلاتها من البلدان النامية في برامج بناء القدرات التي شملت تدريب النساء الريفيات أنصاف المتعلّقات

والفتيات، بالتزامن أيضاً مع تأسيس مدارس داخلية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الزواج المبكر والحمل المبكر بين التلميذات وتقديم منح لتوفير التدريب التقني والمهني للفتيات. وبدأت الأكاديميات العسكرية وأكاديميات الشرطة في قبول المرشحات في عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٥، على التوالي. وتكفل المادة ٤ من الدستور المساواة بين الجنسين في العمالة.

٢٨ - ومضى يقول إن النساء تشكل نصف المجلس الدستوري وثالث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي، وهذه شهادة على الإرادة السياسية للقضاء على التمييز بين الجنسين والحواجر التي تحول دون النهوض بالمرأة، وتحسين ظروف معيشتهم والارتقاء بسلطتهم في صنع القرار في المجتمع الإيفواري. وتسعى الحكومة أيضاً إلى تشجيع المرأة على مباشرة الأعمال الحرة وتمكينها اقتصادياً من خلال مبادرات التدريب والتمويل. وفي الختام رأى أنه من الضرورة معالجة المسائل الجنسانية من منظور حقوق الإنسان من أجل التخلص من التصورات النمطية الاجتماعية - الاقتصادية.

٢٩ - السيدة بونغور (هنغاريا): قالت إن الحكومة تدعم التدابير الدولية المتخذة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة، والسلام والأمن، ومنع جميع أشكال العنف الجنساني والقضاء عليها، ومشاركة المرأة في عمليات السلام ومنع النزاعات.

٣٠ - وأضافت قائلة إن هنغاريا ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، لذا فقد خصصت ٩,٦ ملايين يورو لتوسيع نطاق خدمات الضحايا بالدعم النفسي والقانوني، وحماية أماكن إقامة الضحايا، واتخاذ تدابير للتوعية في هذا الخصوص. وأشارت إلى أن الاستراتيجية الوطنية الهنغارية للإدماج الاجتماعي تشمل رعاية الطفل والتعليم والعمالة والتدريب والرعاية الصحية والسكن. وأنشئت في عام ٢٠١٧ لجنة رئاسية معنية بالمسارات المهنية للمرأة، كما يوجد برامج وطنية متخصصة معنية بتنمية المواهب تعمل على تعزيز تكافؤ الجنسين في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وغيرها من المجالات.

٣١ - وأردفت تقول إن العمالة الكاملة والمنتجة تمثل أولوية عليا، مع التركيز على النساء والفتيات المحرومة. وفي عام ٢٠١٥، بدأ العمل ببرنامج يهدف إلى الحد من معدل التسرب المدرسي لفتيات الروما اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٠ أعوام و ١٨ عاماً. وتسعى الحكومة إلى تحقيق التوازن بين العمل والالتزامات الأسرية بوضع سياسات

والشبان الذين ينبغي أن يتمتعوا بالحقوق المتساوية والفرص والاحترام بصرف النظر عن نوع الجنس لكل منهم. ورأى أخيراً أن النهوض بالمرأة هو شاغل عالمي يتعين معالجته في جميع أنحاء العالم لكي يتسنى لكل فتاة وامرأة تقرير ما تريد فعله بجسدها وحياتها ومستقبلها، دون أية قيود جنسانية على الفرص المتاحة في هذا الصدد.

٤٠ - السيد ري سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن المرأة في بلده تشارك بنشاط في الأنشطة التي تنظمها الدولة والمجتمع وتسهم إسهاماً كبيراً في التنمية الاجتماعية. وتسمى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جاهدة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق المرأة. وقدمت الحكومة إلى هيئة رصد المعاهدات في نيسان/أبريل ٢٠١٦ التقرير الموحد الجامع للتقارير الثاني والثالث والرابع بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسوف تشارك في الدورة الثامنة والستين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وستسعى بشكل حثيث إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق المرأة، والنهوض بالمرأة ورفاهها، وتعزيز التعاون الدولي.

٤١ - وأضاف يقول إن وفد بلده يود أن يبرز جريمة بشعة ضد النساء ارتكبتها اليابان التي أجبرت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من النساء والفتيات الكوريات على الاسترقاق الجنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، وأهانت الضحايا بتسميتهم بغايا. ورغم الطلبات المقدمة من المجتمع الدولي، لا تزال اليابان تنكر جرميتها حتى الآن، ويجب عليها أن تعترف بوضعها ومسؤوليتها القانونية. وينبغي للأمم المتحدة الإصرار على أن تقدم اليابان اعتذاراً رسمياً صادقاً وتعويضات.

٤٢ - وأشار باسم وفد بلده إلى مرور عامين على قيام جمهورية كوريا باختطاف اثنتي عشرة امرأة من بلده، ورفضها تقديم معلومات عن مصيرهن أو السماح لهن بالعودة إلى وطنهن؛ فقال إن الحكومة وآباء الضحايا دأبوا على الطلب من الأمين العام، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان إدراج هذه الجريمة في جدول أعمال المنظمة ومساءلة المجرمين عنها في المحكمة الدولية، إلا أنهم لم يتلقوا بعد رداً إيجابياً. واقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً أن يقوم المفوض السامي لحقوق الإنسان بزيارة كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لتسوية موضوع الاختطاف. وينبغي لسجلات كوريا الجنوبية أن تعتذر فوراً وتعيد النساء المختطفات.

٤٣ - السيدة هارباتشوف (أوكرانيا): قالت إن أوكرانيا حسنت تشريعاتها وسياساتها الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال

والمؤسسات العمر للعمل كمهندسات لتحقيق كهرية الأرياف باستخدام الطاقة الشمسية.

٣٥ - السيد الحسن (موريتانيا): قال إن المساواة بين الجنسين مكرسة في دستور بلده، الذي يكفل للمرأة جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. واعتمدت الحكومة جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق النساء والفتيات وجرّمت جميع أشكال العنف الجنساني.

٣٦ - وأضاف يقول إن موريتانيا أتتبع نهجاً نوعياً لتحسين وضع المرأة في جميع البرامج الوطنية، ونفذت استراتيجية لتمكين المرأة وإزالة العقبات الاجتماعية - الاقتصادية التي تحول دون تطورها. ويعزز التمييز الإيجابي وضع المرأة التي تضطلع بدور رئيسي في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويبلغ سن التقاعد ستين عاماً للنساء والرجال على حد سواء. وأزيلت الحواجز التي كانت تحول دون دخول المرأة في مجالات من قبيل الشرطة والقوات المسلحة.

٣٧ - وقال إن الحكومة سعت إلى تيسير وصول المرأة إلى سوق العمل مع سهولة الحصول على القروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مما يفيد النساء الريفيات والنساء ذوات الإعاقات على وجه الخصوص، ويؤدي إلى ظهور شبكات تجارية تقودها المرأة. وحثم بيانه بالقول إن موريتانيا تمنح الأولوية لصحة النساء والفتيات، وتكافح الممارسات التقليدية الضارة.

٣٨ - السيدة هالفورسين (الدانمرك): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إنه عند مناقشة المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وحصول الشباب على التعليم وأهمية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحق في الإجهاد القانوني والمأمون، تشكل كلها مسائل رئيسية ذات صلة تتطلب اتباع نهج شاملة وتدرجية من منظور حقوق الإنسان. وللنساء والفتيات الحق في اختيار الشريك العاطفي والزواج بكل حرية واتخاذ قرار بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الخاصة بهن. والدانمرك عضو مؤسس لحركة "القرار قرارها" التي تُعنى بحماية وتعزيز حقوق جميع النساء والفتيات.

٣٩ - وأضافت قائلة إن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين يسيران جنباً إلى جنب مع تمكين وإدماج جيل الشباب الذي يمثل المستقبل. والمساواة بين الجنسين هي قضية تهم كلاً من الشباب

ضد المرأة. وتنظم الوزارات الحكومية والجمعيات المتخصصة ومراكز المساعدة القانونية حملات سنوية للتوعية بحقوق المرأة، تُقدّم باللغات المحلية لتصل إلى جميع مستويات المجتمع. وتواصل الشابات الدراسة في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء للعمل في المهن القانونية، ويعزز بعض الدورات الدراسية الجامعية المساواة بين الجنسين.

٤٩ - السيدة ساندوفال (نيكاراغوا): قالت إن المرأة تضطلع بدور محوري في نيكاراغوا نتيجة للتغيرات الهامة في المجتمع، والمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات والاستفادة بشكل متزايد من القوانين والسياسات العامة التي تمنحها مزيداً من الحقوق. وهناك نحو ٣٢ في المائة من القضاة من الإناث، بمن في ذلك ٦٥ في المائة من قضاة المحاكم المحلية والمناطقية، وارتفع عدد قضاة محاكم الاستئناف بنسبة ٤٧ في المائة. وتشغل النساء ٥٢ في المائة وظائف إدارية، والكثير منها على مستوى الإدارة.

٥٠ - وأردفت تقول إن نموذج "الإيمان والأسرة والمجتمع" لا يزال يرفع من مستويات معيشة النساء وأسرهن، مع تحسين الرعاية الصحية الهادفة إلى تخفيض وفيات الأمومة في المناطق الريفية. ويهدف برنامج الغذاء المنتج، الذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٧، إلى تمكين ٩٠ في المائة من النساء من الأخذ بزمام تميتهن ورفاههن. واختتمت بياها بالقول إنه جرت الإشارة إلى التقدم السياسي للمرأة في نيكاراغوا في "خريطة المرأة في الحياة السياسية" التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في آذار/مارس ٢٠١٧، والتي دفعت بها إلى مصاف الدول الأولى من حيث مشاركة المرأة في الحكومات والبرلمانات.

٥١ - السيد العبدلي (عمان): قال إن المرأة والرجل على قدم المساواة في الحقوق في بلده وأن لهما حرية اختيار مكان السكن والعمل. وتضطلع عمان بدور قيادي في النهوض بالمرأة، التي تشكل الأغلبية في برامج التعليم وأسواق العمل. ولدى عمان يوم وطني للمرأة تحتفل به في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من كل عام لإبراز دور النساء في المجتمع.

٥٢ - وأضاف يقول إن المرأة تشغل وظائف في مجال الإدارة العامة، بما في ذلك مناصب وزيرة وسفيرة وعضوة في مجلس عمان، وفي السلطة القضائية وقوات الأمن. وتتمتع أيضاً بالحق في التصويت وشغل المناصب المنتخبة، وتستفيد من المساعدة السكنية على قدم المساواة. وسنت الحكومة قوانين تحمي المرأة من جميع أشكال التمييز، وتمنحها إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة خمسين يوماً في السنة. ولن

اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ استراتيجية حقوق الإنسان حتى عام ٢٠٢٠ وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأدرجت التوصيات المنبثقة عن دراسة التقرير الدوري الثامن المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في برنامج اجتماعي حكومي جديد يتعلق بالمساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال حتى ٢٠٢١.

٤٤ - وأتبع ذلك بالقول إن الاتحاد الأوروبي يعزز المساواة بين الجنسين في جميع سياساته وأنشطته. ففي عام ٢٠١٧، أسندت إلى نائبة رئيس الوزراء للتكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي، المسؤولية عن سياسة المساواة بين الجنسين من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ومنحهما الأولوية. وفي أول زيارة رسمية إلى أوكرانيا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أطلقت وكالة الأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اثنتين من المبادرات الجنسانية.

٤٥ - وذكرت أن أوكرانيا أكدت مجدداً التزامها بكفالة إدماج أحكام برنامج المرأة والسلام والأمن في سياساتها وقوانينها المحلية. ويعمل اتحاد (تكتل) الفصائل لتكافؤ الفرص بنشاط على تطوير المبادرات التشريعية الرامية إلى الدفاع عن المساواة بين الجنسين في البرلمان. وأخيراً قالت إن المرأة الأوكرانية أصبحت عامل تغيير شديد الأهمية في مواجهة العدوان الروسي، كما يتضح من جهود الوساطة التي تبذلها النائبة الأولى لرئيس البرلمان الأوكراني.

٤٦ - السيدة نغيليه ماكويليه (الكونغو): قالت إن حكومة بلدها تركز على تحقيق تمكين النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال العنف الجنساني والنهوض بالمساواة بين الجنسين.

٤٧ - وأضافت قائلة إن إحراز تقدم يتطلب المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مستويات صنع القرار، وقد أحرزت إنجازات كبيرة في مجال مشاركة المرأة في الحياة العامة. وعملاً بقانون الانتخابات لعام ٢٠١٦ الذي ينص على حصة دنيا قدرها ٣٠ في المائة للمرشحات والتناوب الصارم على شغل المناصب الرفيعة في البلديات، فقد ارتفع عدد النساء المنتخبات إلى مجلس الشيوخ والمجلس الوطني والمجالس المحلية، وتُحقّق التكافؤ بين الجنسين في بعض المجالس المحلية.

٤٨ - وأشارت إلى أن الجهود التي تبذلها الحكومة للقضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين ترد بالتفصيل في تقريرها السابع، الذي ينتظر الاستعراض من قبل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز

٥٧ - واستدركت تقول إن من المهم التركيز على العقبات الكثيرة المتبقية التي تحول دون تمكين المرأة إذا كان يتعين تحقيق التنمية المستدامة. وقد ركزت الحكومة على إطارها الإنمائي الوطني الجديد بشأن المسائل الجنسانية، بما في ذلك وضع خطة لزيادة نسبة النساء لشغل مناصب من خلال التعيين أو الانتخاب، وتفعيل علاج ضحايا العنف الجنساني، وتعزيز الخدمات الاجتماعية-التعليمية للحد من معدلات التسرب من المدارس، وتيسير إدماج الفتيات اللواتي لم يكملن تعليمهن أو لم يتلقين أي تعليم. واختتمت بيانها بالقول إنه تم اعتماد استراتيجية للنهوض بالفتيات الصغيرات وحمايتهن، ومنحت الدولة الأولوية للنساء لدى تخصيص الأراضي المطورة حديثاً بغية زيادة معدل ما تمتلكه النساء إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٩.

٥٨ - السيدة مختار (السودان): قالت إن السودان وضعت استراتيجيات لتعزيز دور المرأة في المجتمع، وإن جزءاً من خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠١٢ يركز تحديداً على المرأة. وفي عام ٢٠٠٧، وضعت السودان سياسة وطنية للنهوض بالمرأة، لمعالجة مجالات بالغة الأهمية من قبيل الصحة، والبيئة، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، والمشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار، وتسوية النزاعات، وبناء السلام، وحماية الحقوق. ووُضعت في عام ٢٠٠٨ استراتيجية وطنية لمكافحة التمييز ضد المرأة. وقد قادت الحكومة مشروعاً لتعزيز دور المرأة، يركز على المرأة الريفية ودارفور، واستحدثت برامج تدريبية لفائدة المرأة الريفية. وبدأت أيضاً حملات للتوعية بالمسائل الصحية والغذائية الخاصة بالمرأة.

٥٩ - وتابعت تقول إن الدستور يكفل المساواة بين الجنسين في الحياة العامة، وتتمتع المرأة بالأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وبجميع الحقوق الواجبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. ووضعت السودان في عام ٢٠٠٥ استراتيجية للقضاء على العنف الجنساني، كما قامت لاحقاً بإنشاء وحدة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، ووحدة من الشرطة لحماية الأسر والأطفال. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت قانوناً لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. كما أنشأت الحكومة وحدة في لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان بهدف دعم المرأة تحديداً. وتترأس امرأة لجنة مستقلة لحقوق الإنسان.

٦٠ - وأردفت تقول إن تغير المناخ، والهجرة، والأزمات المالية، والفقر، والنزاعات وجوانب معينة من التقاليد كان له أثر سلبي على

تدخر عمان جهداً في دمج النهوض بالمرأة في جميع البرامج والمشاريع على أمل أن تفيد المجتمع.

٥٣ - السيد ديارا (مالي): قال إن حكومة بلده اعتمدت تدابير مختلفة لتحسين المركز القانوني والاقتصادي والاجتماعي للمرأة. وتمنح السياسة الجنسانية الوطنية المرأة إمكانية الوصول إلى جميع مستويات الإدارة العامة، بما في ذلك قوات الأمن، من أجل زيادة مشاركتها في عمليات صنع القرار. ونتيجة قانون أقر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ويضع حداً أدنى هو ٣٠ في المائة لحصص النساء من المناصب التي تُشغل بالتعيين والانتخاب، يتولى أكثر من ٣٠ في المائة من النساء منصب مستشارة بلدية وذلك عقب الانتخابات المحلية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٥٤ - وأردف يقول إنه بالإضافة إلى الجهود المتواصلة المبذولة للقضاء على الممارسات الاجتماعية الثقافية التمييزية، أنشأت مالي صندوقاً لتمكين المرأة، واستحدثت برنامجاً لتنمية الأعمال بغية رفع أجور النساء العاملات في قطاع زبدة الشية (shea butter). كما بدأ برنامج رائد في آذار/مارس ٢٠١٧ بهدف زيادة إبراز دور المرأة، ومشاركتها في إدارة الأعمال وقيادتها لها.

٥٥ - وواصل كلامه قائلاً إن من الأمور الأساسية لتمكين المرأة اقتصادياً الزيادة الكبيرة في مشاركة الفتيات في التعليم على جميع المستويات منذ عام ٢٠٠٠ واستراتيجية غير رسمية جارية نحو الأمية والتعليم. وأنشأت الحكومة أيضاً برامج للتأمين الصحي الإلزامي وتقديم المساعدة الطبية بهدف منح المرأة مزيداً من الإشراف على الرعاية الصحية الخاصة بها، وخطت لبدء برنامج شاملة للرعاية الصحية بحلول عام ٢٠١٨ من أجل القضاء على أوجه عدم المساواة في الخدمات الصحية للنساء في المناطق الريفية وفي قطاع العمالة غير الرسمية.

٥٦ - السيدة فوفانا (بوركينافاسو): قالت إن النهوض بالمرأة، التي تشكل أكثر من نصف السكان في كثير من البلدان، أمر أساسي لكفالة التنمية المتسقة والشاملة. وقد أحرزت بوركينافاسو تقدماً ممتازاً في مجال تمكين المرأة من خلال مبادرات منها برنامج لمكافحة العنف الجنساني، ومنح المرشحات إلى الانتخابات التشريعية والبلدية حصة قدرها ٣٠ في المائة من مجموع المرشحين، وقانون لتيسير تملك المرأة للأصول الريفية، واستراتيجيات وطنية للقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، ودعم المرأة على مباشرة الأعمال الحرة.

٦٤ - وأعقب ذلك بالقول إن الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة انخفضت من خلال تجريم تلك الممارسات واتخاذ تدابير للتوعية بها. وقد وُضعت استراتيجيات شاملة لمنع العنف ضد النساء والفتيات وتقديم الجناة إلى العدالة. وقد زاد تمثيل النساء في الهيئات القضائية والاتحادية والإقليمية والمحلية، وتم دعم التمكين الاقتصادي لهنّ من خلال برامج التمويل البالغ الصغر، والحقوق المتساوية في حيازة الأراضي، وسياسات العمل الإيجابي مما أسفر عن ملكية الإناث لنسبة ٥٠ في المائة من الوحدات السكنية الحضرية والاحتفاظ للمرأة بنصف فرص العمل الناشئة عن التنمية الحضرية.

٦٥ - وفي معرض حديثه عن برنامج جار للإرشاد الصحي، قال إنه نجح في نشر أكثر من ٤١ ٠٠٠ مرشدي صحي، جميعهم تقريباً من الإناث، كما أدت مبادرات تعزيز حق المرأة في الصحة الإنجابية، وتوفير خدمات تنظيم الأسرة، إلى زيادة الرعاية الصحية ما قبل الولادة وبعدها، وأسهم توسيع نطاق عمل الخبراء في انخفاض معدل وفيات الأمهات والأطفال.

٦٦ - السيد كافل (نيبال): قال إن نيبال ملتزمة بالقضاء على التمييز والعنف الجنسانيين باستخدام نهج قائم على الحقوق إزاء التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء والفتيات، لا سيما اللواتي يعشن في المناطق الريفية، وضمان حقوقهم في الصحة والتعليم والعمالة والملكية والمشاركة في الحياة العامة.

٦٧ - وأشار إلى أنه نتيجة للانتخابات المحلية الأخيرة فقد شغلت النساء نحو نصف جميع الوظائف الشاغرة، كما يخصص الدستور للنساء ٣٣ في المائة من المقاعد في البرلمانات الاتحادية والإقليمية، وينص أيضاً على ضرورة أن يكون شاغلو منصب الرئيس ونائب الرئيس من أنواع جنسية مختلفة أو من مجتمعات محلية مختلفة، وأن يكون شاغلو منصب رئيس أو نائب رئيس مجلس النواب ورئيس أو نائب رئيس مجلس الشيوخ من الإناث.

٦٨ - وأضاف يقول إن نيبال تدأب على تقديم تقارير دورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وقد وجهت مؤخراً دعوة إلى المقررة الخاصة المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وأشار إلى أن نيبال هي أول بلد في المنطقة يضع خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وقد أدى التقدم المحرز بشأن محو الأمية، والصحة النفسية، والمشاركة السياسية للمرأة، وظروف العمل إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين، وأثار الأمل في تحقيق الهدف من حملة "المناصفة في العالم بحلول

النهوض بالمرأة. وتدعو السودان المجتمع الدولي إلى معالجة تلك القضايا بصورة شاملة عن طريق إلغاء ديون البلدان النامية لكي تستفيد من الإعانات والمبادرات الموجهة إلى أقل البلدان نمواً مع إضفاء تحسينات تقنية ومادية من شأنها أن تفيد المرأة في نهاية المطاف. واحتتمت كلمتها بالقول إن وفد بلدها يرحب بالقرار الذي اتخذ في وقت سابق من ذلك اليوم بهدف رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على السودان.

٦٩ - السيدة سورتو (السلفادور): قالت إن بلدها قطع أشواطاً طويلة في مجال حماية حقوق المرأة حيث سنّت قوانين في عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز والعنف الجنسانيين، وحماية حقوق المرأة. وارتفع عدد السياسات الجنسانية بنسبة ٢٢ في المائة وحدثت زيادة برقمين عشرين في أعداد المؤسسات التي تضم وحدات جنسانية، وخططاً لتحقيق المساواة، وميزانيات مخصصة تحديداً لتحقيق المساواة. وقد نظّم الكثير من المؤسسات أيضاً دورات تدريبية للموظفين وحملات تتناول الحقوق الجنسانية، والمساواة، والتمييز، والعنف ضد المرأة. وكانت الحكومة قد أذكت وعي السكان بحقوق المرأة والعنف الجنساني.

٦٢ - وأضافت تقول إنه في تموز/يوليه ٢٠١٧، بدأت السلفادور خطة عمل وطنية تتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي تتولى دور منسق الفريق العامل المعني بالنهوض بالمرأة من خلال المساواة والتمكين التابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعربت عن التزام حكومة بلدها بتلبية احتياجات فئات محددة من قبيل المسنين والسكان الأصليين أو النساء المهاجرات والنساء ذوات الإعاقة. كما وضعت استراتيجيات تدعم حق المراهقات في الرعاية الصحية الشاملة والملائمة والجيدة، مع التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية. وشددت في نهاية بيانها على ضرورة زيادة التنسيق بشأن التمييز الجنساني على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

٦٣ - السيد جيبرو (إثيوبيا): قال إن حكومة بلده تعمل بدأب على تحسين حياة المرأة من خلال مكافحة الممارسات التقليدية الضارة وتحسين التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية لهنّ. وتسترشد إثيوبيا بدستورها في تنفيذ التزاماتها بحقوق المرأة إلى جانب القوانين والسياسات والصكوك الوطنية والدولية. وقد جرى تعميم القضايا الجنسانية في الأنشطة الحكومية الرئيسية.

القرار وتولي المناصب القيادية في الدولة وتستاثر بنسبة ٧٩ في المائة من الوظائف في القطاع الحكومي. وهناك أكثر من ٦٥ ٠٠٠ موظف في وزارة التربية من النساء مقابل ١١ ٠٠٠ رجل.

٧٣ - وأضافت قائلة إن بلدها سيواصل العمل على زيادة تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة في المجتمع. وقد سعى أيضا إلى تفعيل دور المرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق تنفيذ عدة مشاريع تتعلق بتعزيز تمكين المرأة. وراجعت الحكومة جميع التشريعات الرامية إلى القضاء على التمييز بين الجنسين، وتعمل على تعزيز المهارات التقنية للمرأة واستقلالها من خلال مبادرات التدريب الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، وعلى تقديم الخدمات للمرأة العاملة ودعم دورها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٧٤ - السيد هيندريكس (جنوب أفريقيا): قال إن المرأة في بلده تتضرر بشكل مفرط من جراء الفقر؛ وبالتالي فإن السياسات الرامية إلى تمكين المرأة اقتصاديا ضرورية، وكذلك تدابير التصدي للأعراف والتصورات النمطية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين. والقوانين التي تستند إلى مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي بالغة الأهمية للتخلص من الفجوة القائمة في الأجور بين الجنسين. وينبغي إعطاء الأولوية للنساء اللواتي يواجهن أشكالا متعددة من التمييز في المناطق الريفية.

٧٥ - وكان الفقر والبطالة وعدم وجود دخل السبب في اعتماد بعض النساء على ذكور مسيئين. وجمعت جنوب أفريقيا مجموعة من التدابير التشريعية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك العنف المنزلي، وجرائم الاحتكاك البدني، والجرائم الجنسية، والاستغلال الاقتصادي والجنسي، والاتجار. واحتتم بيانه بالقول إن الحكومة تسعى إلى إعادة الكرامة للنساء المهمشات من خلال توفير الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، من قبيل الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي للمشتغلين بالجنس وضحايا العنف الجنسي والاعتصاب.

٧٦ - السيد غريغوريان (أرمينيا): قال إنه يجب على المجتمع الدولي التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كشرط أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي السنوات الأخيرة، بدأت أرمينيا عددا من الإصلاحات التشريعية ووضعت خطط عمل وطنية للنهوض بالمرأة. وشجعت التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات المرأة على المشاركة في عمليات صنع القرار، في حين أن القوانين التي تساعد ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال وتحدد الحقوق

عام ٢٠٣٠: نستحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين“ بحلول عام ٢٠٣٠.

٦٩ - السيد بانايوتوف (بلغاريا): قال إن بلغاريا بصفتها رئيسة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تدعو بقوة إلى الأعمال التام لحقوق الإنسان للنساء والفتيات ذوات الإعاقة وإلى مشاركتهن الفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. وأحرزت الحكومة تقدما كبيرا بشأن تمكين المرأة ومشاركتها في صنع القرار على جميع المستويات. والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز من المبادئ الأساسية المكرسة في الدستور، وتم دمجها بنجاح في التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية.

٧٠ - وذكر أن بلغاريا اعتمدت قانونا جديدا بشأن المساواة بين المرأة والرجل في عام ٢٠١٦، وكانت وقّعت سابقا اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، في عام ٢٠١٥. وقال إن بلده لاحظ بالفعل نتائج إيجابية للاقتصاد من زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل الناجمة عن التدابير التشريعية والسياساتية التي تكفل المساواة في المعاملة، والاستقلال الاقتصادي، والأجرة، وتساعد في التغلب على التصورات النمطية الجنسانية. واحتتم بيانه بالقول إن المجتمع المدني في بلغاريا يطلع أيضا بدور شديد الأهمية في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال المشاركة الفعالة في وضع التشريعات والسياسات المناسبة.

٧١ - السيد دزونزي (ملاوي): قال إن ملاوي اعتمدت تدابير تشريعية وسياساتية وقضائية ومؤسسية تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة، علاوة على انضمامها إلى مختلف الصكوك الإقليمية والدولية. وتساعد مبادرات حقوق المرأة على زيادة المساواة بين الجنسين، وإمكانية تكوين الثروة، وتحسين نوعية الحياة عموما للنساء، والتمثيل في الإدارة والخدمة العامة. وفي ٢٠١٧، عمّمت الحكومة قوانين جنسانية على السلطات التقليدية لكي توائمها مع القوانين الداخلية لكل منها، ونشرت نموذجا للعنف الجنساني يتعلق بنظام إدارة المعلومات المتكامل، ونفذت على الصعيد الوطني استراتيجية لتعزيز مشاركة الرجال والمبادرات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ودرّبت ٣٨٩ مجموعة نسائية على مختلف مهارات الأعمال التجارية.

٧٢ - السيدة الفهيد (الكويت): قالت إن حكومة بلدها تؤمن بإيماننا راسخا بأن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعزيز المساواة بين الجنسين ومهارات المرأة. وتشجع الكويت المرأة على المشاركة في جميع قطاعات المجتمع، حيث تشارك في عملية صنع

والفرص المتساوية هي أدوات هامة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

٧٧ - وأضاف يقول إنه تم في آب/أغسطس ٢٠١٧، تقديم مشروع قانون يتعلق بمنع العنف المنزلي وحماية الضحايا إلى الرئيس للنظر فيه، وإن أرمينيا دائما دافعت دائما عن حماية حقوق النساء اللواتي يعشن في مناطق النزاع التي ينبغي أن تتاح حرية الوصول إليها من جانب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات والوكالات الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وتعتقد أرمينيا أن مشاركة المرأة في عمليات السلام قد تصبح تدييرا فعالا من تدابير بناء الثقة وعاملا هاما من عوامل تعزيز جهود المصالحة. ورأى أخيرا أنه ينبغي النظر إلى الناشطات في مجال السلام وتشجيعهن باعتبارهن عوامل للتغيير السلمي وبناء السلام في مجتمعاتهن.

٧٨ - السيد داكوسستا إي سيلفا (تيمور - ليشتي): قال إن تيمور-ليشتي أحرزت تقدما جيدا في مجال تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. فقد أدمج البلد، منذ استعادة استقلاله قبل ١٥ عاما، حماية حقوق المرأة في سياساته وقوانينه، وكُرس الدستور المساواة بين الجنسين. واعتمدت الحكومة أيضا سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني والميزنة المراعية للمنظور الجنساني تحت إشراف وزير الدولة لشؤون المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. واعتمدت تيمور - ليشتي أيضا قوانين لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إذ تبلغ حصة المرأة في قوائم الأحزاب السياسية ٣٣ في المائة، وخصصت عددا من المقاعد للمرأة على مستوى الحكم المحلي. ونتيجة لذلك، تشغل النساء ٣٨ في المائة من المقاعد في البرلمان الوطني، وهو أعلى مستوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وانتُخبت المرأة لمناصب يشغلها الذكور تقليديا من قبيل زعيم قرية. كما أن المرأة ممثلة تمثيلا جيدا في الفرعين التنفيذي والقضائي، وفي السلك الدبلوماسي.

٧٩ - وتابع يقول إن تيمور-ليشتي سنّت قانونا لتدوين العنف المنزلي باعتباره جريمة عامة، ويتضمن قانون العقوبات أحكاما بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسين، والتحرش الجنسي، والعنف ضد المرأة، والاتجار بالبشر، وتنظيم وشراء خدمات البغاء. وبدأت في عام ٢٠١٧ خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ لمكافحة العنف الجنساني بغية تحقيق أهداف منها الحد من حالات العنف وتقديم الدعم للضحايا. وقد اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز التنمية الاقتصادية للمرأة إذ اتخذت تدابير تدعم الإناث في مباشرتهن للأعمال الحرة،

٨٠ - السيدة الأمين (ليبيا): قالت إنه بالرغم من الظروف الانتقالية الحالية التي تواجه ليبيا، فإن الحكومة ملتزمة بمكافحة التمييز بين الجنسين والدفاع عن حقوق المرأة في التمتع بالتعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والتقاعد، وبالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية. وأضافت قائلة إن بلدها ملتزم أيضا بتنفيذ جميع الصكوك والالتزامات الدولية التي تعزز حقوق المرأة وتحميها من جميع أشكال التمييز.

٨١ - وذكرت أن ليبيا تدين جميع أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، والإيذاء البدني، والعنف المنزلي، والعنف في مكان العمل، التي طالت النساء من جميع الطبقات الاجتماعية وفي جميع المجتمعات. وقالت إن وفد بلدها يدين أيضا الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء المهاجرات والنساء في مناطق النزاع، الأمر الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية. ووجود المرأة الليبية في المراكز العليا لصنع القرار في البرلمان أو بصفتها وزيرة في حكومة الوفاق الوطني، أصبح واقعا ملموسا. وتريد النساء أن يعزز الدستور الجديد المساواة بين الجنسين وأن يلغى التمييز بين الرجل والمرأة، ويكفل حق كل منهما في المشاركة الكاملة على قدم المساواة. وأصدرت حكومة الوفاق الوطني القرار رقم ٢١٠ لعام ٢٠١٦ بشأن إنشاء وحدة لدعم وتمكين المرأة تنفيذاً للاتفاق السياسي لعام ٢٠١٥.

٨٢ - وشددت على الأهمية البالغة لتدريب المرأة وتنقيفها في كفالة الحقوق الكاملة للمرأة وتيسير مساهمتها في التنمية الوطنية. وذكرت أن المرأة الريفية تضطلع بدور فائق الأهمية في التنمية الاقتصادية للمجتمعات المحلية، ولا سيما في البلدان النامية التي تعتمد اقتصاداتها على الزراعة. واختتمت كلمتها بالقول إن المرأة الريفية مسؤولة أيضا عن رفع مستوى معيشة أسرتهن، ولكنها لا تزال تعاني من التهميش والتمييز.

٨٤ - وأشار إلى أن الحكومة نفذت تدابير للنهوض بالنساء والفتيات وتمكينهن، بما في ذلك السياسة الجنسانية الوطنية بغية تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في جميع عمليات التخطيط الحكومية، وقانون مكافحة العنف المنزلي الذي يجرم الممارسات الثقافية الضارة، والسياسة الوطنية لرعاية الطفل والأسرة، والسياسة الوطنية للحماية الاجتماعية.

٨٥ - وذكر أن غانا قدمت ائتمانات بالغة الصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف كفاية إمكانية حصول النساء، لا سيما في المجتمعات الريفية، على قروض لحفز نشاطهن الاقتصادي، وكثفت الجهود الرامية إلى توفير التدريب ومعدات بدء المشاريع والدعم المالي للشابات العاطلات عن العمل. وتعمل الحكومة مع سائر أصحاب المصلحة على إنهاء زواج الأطفال وغير ذلك من الممارسات الثقافية الضارة من أجل كسر حلقة الفقر والحرمان، وتواصل برنامج علاج ناسور الولادة، ومساعدة النساء على علاج الناسور لكي يتمكنن من بدء مشاريعهن بعد الجراحة.

٨٦ - وأضاف يقول إن سياسة التعليم المجاني في المدارس الثانوية، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ستتيح لآلاف الشباب فرصة الحصول على التعليم الثانوي مجاناً. وبين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٤، ارتفع معدل الحصول على العمالة الماهرة السابقة للولادة من ٨٢ في المائة إلى ٩٧ في المائة، كما ارتفع معدل الولادة في المرافق الصحية من ٤٢ في المائة إلى ٧٣ في المائة، فيما خضع ٨١ في المائة من الأمهات لفحص ما بعد الولادة خلال اليومين الأولين من ولادتهن، مما ساعد على تقليل معدل وفيات الأمومة من ٤٦٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٣١٩ حالة وفاة في عام ٢٠١٥.

٨٧ - السيدة هيدور (المغرب): قالت إن المرأة لا تزال تواجه عقبات أمام النهوض بها، من قبيل التفاوتات في معدلات الالتحاق بالمدارس، ومحو الأمية، واكتساب المعرفة العملية، وارتفاع معدل وفيات الأمومة والرضع. وذكرت أن الرفاه الجسدي والنفسي للنساء يتدهور نتيجة للعنف الجنساني، والأمراض بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يزيد في عدد الأطفال اليتامي، بالاقتران بآثار سلبية على المجتمعات. وقد شهدت المرأة المغربية تقدماً كبيراً وتولت مناصب حكومية رفيعة في جميع أنحاء البلد، شملت منصب سفيرة ووالية ومديرة إدارة مركزية.

٨٨ - وذكرت أن الملك محمد السادس أنشأ مؤسسة تلي احتياجات الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة، وتركز على تحسين وضع

٩٦ - وأضافت تقول إن المرأة الريفية تتأثر في كثير من الأحيان وبشكل مفرط بالتدهور البيئي وتغير المناخ. والمرأة ذات الموارد المحدودة والدخل المحدود أكثر عرضة للجوع وسوء التغذية، واستراتيجيات التكيف السلبية. وعندما يتحسن وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية، والأسواق، وخدمات المعلومات المناخية، والتكنولوجيا، والتدريب، فإن حياتها سوف تتغير ويزيد الاستهلاك الغذائي للأسرة المعيشية. ويفضي تمكين المرأة الريفية أيضا إلى زيادة التأثير على صنع القرار في كل من الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي.

٩٧ - وأعربت ذلك بالقول إن تقديم الدعم للمزارعات في الحد من الفاقد بعد الحصاد من خلال التدريب على مناولة الأغذية والحصول على تكنولوجيات التخزين والنقل يرمي إلى خفض المستويات الهائلة من هدر الأغذية. واختتمت حديثها بالقول إن الممارسات الزراعية المبتكرة المراعية للمنظور الجنساني والذكية مناخيا تساعد على بناء القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ لدى المرأة في المناطق الريفية وإدارة المخاطر المرتبطة بالكوارث المتصلة بالطقس.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٩٨ - السيد سايتو (اليابان): رد على البيان الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقال إن الادعاءات والأرقام المذكورة تستند إلى خطأ وقائعي ولا أساس لها من الصحة إطلاقا.

٩٩ - السيد كانغ سانغوك (جمهورية كوريا): رد على البيان الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقال إن ٣٠٠٠٠٠ من رعايا كوريا الشمالية فروا إلى جمهورية كوريا بمحض إرادتهم، وقبلتهم الحكومة لأسباب إنسانية، وإن وفد بلده يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تحسين حالة حقوق الإنسان لشعبها بدلا من مواصلة تطوير برنامجها النووي.

١٠٠ - السيد ري سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه من المقبول عالميا أن اليابان أجبرت آلاف النساء على الاسترقاق الجنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، وهي جريمة لا تُعتفَر ضد الإنسانية. وينبغي أن تعترف اليابان فورا ودون قيد أو شرط بجريمتها النكراء. ومن المثير للسخرية الاستماع إلى وفد كوريا الجنوبية وهو يلقي الكلام على عواهنه إزاء حالة حقوق الإنسان في بلده. وذكر أن الإدارة في جمهورية كوريا أمرت باختطاف اثني عشرة امرأة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ورفضت تقديم معلومات عن حالة الضحايا. ويشكل اختطاف المجموعة انتهاكا خطيرا لحقوق

ديارهم لانعدام البدائل الاقتصادية، فيقدم المساعدة للنساء والأطفال الضعفاء للغاية.

٩٢ - السيد كاسيدي (منظمة العمل الدولية): قال إن عدم المساواة بين المرأة والرجل لا يزال قائما في أسواق العمل العالمية، فيما يتعلق بالفرص والعلاج والدخل. ولم تنعكس أوجه التقدم في الإنجازات التعليمية للمرأة في تحسن مماثل في الآفاق المتصلة بعملها. وفي أنحاء كثيرة من العالم، تكون فرص العمل المتاحة للمرأة أقل، وتظل على الأرجح دون عمل أو تقبل بأداء أعمال منخفضة الجودة. وكان التقدم المحرز بشأن تلك العقبات بطيئا ويقتصر على عدد قليل من المناطق. والتوزيع غير المتكافئ للرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي بين الجنسين وبين الأسر والمجتمع يشكل عاملا هاما في تحديد أوجه عدم المساواة بين الجنسين في العمل.

٩٣ - وفي سياق الذكرى المثوية لإنشاء منظمة العمل الدولية، قال إن هذه المنظمة بدأت مبادرة "المرأة في العمل" بهدف توثيق حالة المرأة العاملة وظروفها، وتحديد مصادر زخم مبتكرة لعملها والتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل التشجيع على التحقيق الكامل للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، نشرت المنظمة تقريرا رئيسيا يبين ضالة فرص المرأة في الوصول إلى سوق العمل وفي الحصول على عمل جيد. وسيؤدي سد تلك الثغرات إلى تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة وتحسين رفاه الفرد.

٩٤ - وأشار إلى أن منظمة العمل الدولية شاركت مع مؤسسة غالوب في إجراء استقصاءات رائدة في ١٤٠ بلدا لتحديد التصورات والحقائق العالمية لنوعي الجنس فيما يتعلق بالمرأة والعمل. وأظهرت النتائج أن معظم النساء والرجال يفضل أن تحصل المرأة على عمل مدفوع الأجر، وأشار في ختام كلمته إلى ضرورة وضع سياسات تدعم الأسرة من أجل تمكين المرأة من البقاء في العمل المدفوع الأجر والتقدم فيه، وتشجيع الرجل على تحمل نصيبه من عبء الرعاية.

٩٥ - السيدة إليوت (برنامج الأغذية العالمي): تكلمت أيضا باسم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) فقالت إن المرأة في المناطق الريفية تؤدي أدوارا متعددة، بما في ذلك القيام بالأعمال المنزلية والزراعية وتوفير الرعاية للصغار والمرضى والمسنين، وهي مبخوسة القيمة ولا ينتبه إليها أحد. كما أن صحة المرأة ورفاهها وحالتها الاقتصادية متدنية أيضا بسبب التمييز فيما يتعلق بالملكية، والميراث، والتدريب، والتعليم، والخدمات المالية، وصنع القرار.

الإنسان وكرامة المرأة، ولا يزال مواطن آخر من كوريا الشمالية محتجزاً رغمًا عنه في كوريا الجنوبية منذ عام ٢٠١١. وينبغي لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تسائل سلطات كوريا الجنوبية عن جرائمها.

١٠١ - السيد سايتو (اليابان): قال إن موقف اليابان بشأن هذه المسألة لم يتغير، وامتنع عن تقديم تنفيذ تفصيلي آخر. وأشار إلى أن اليابان أصبحت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، دولة ديمقراطية ومحبة للسلام وملتزمة بسيادة القانون والسلام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم.

١٠٢ - السيد كانغ سانغوك (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلده لن يكرر ردّه السابق على الأقوال السخيفة. وحث كوريا الشمالية على تغيير سياساتها وتحسين الظروف المريعة لحقوق الإنسان لشعبها من خلال التعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٠٣ - السيد ري سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن اليابان تستخدم وصفها لمساهماتها في موضوع المرأة والسلام والأمن للتغطية على جرائم الاسترقاق الجنسي الوحشية التي ارتكبتها. وإذا لم تعتذر الإدارة اليابانية بصدق عن تلك الجرائم الشنيعة ضد النساء والإنسانية وتقدم ضمانات بعدم ارتكابها مطلقاً مرة أخرى، فلن يقبلها المجتمع الدولي بصفتها بلداً محباً للسلام. وبالعودة إلى جمهورية كوريا، قال إن سلطات كوريا الجنوبية ارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، ونظمت هذه الانتهاكات في قانون فاشي شرير، وأجرت عمليات تفتيش غير قانونية للمدنيين. وحدثت أيضاً أعمال اعتداء جنسي، واغتصاب، وقتل من جانب قوات الولايات المتحدة المرابطة في كوريا الجنوبية. وفي ختام رده قال إن ينبغي لجمهورية كوريا أن تنهي فوراً حملة حقوق الإنسان ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن تركز على حالة حقوق الإنسان لديها وتعيد مواطني كوريا الشمالية المختطفين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:١٨.